وساطة مجلس التعاون الخليجي في أنهاء حرب اليمن عام ١٩٩٤م

م.م. نور عبد الصمد محمد سعيد
ا. م. د. كوثر غضبان عبد الحسين
جامعة البصرة – كلية التربية للبنات

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١/١٢
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٣/٢٠

الملخص:

شهد اليمن في عام ١٩٩٤ واحدة من أكثر الحقب تعقيدًا في تاريخه الحديث، اذ اندلعت الحرب أهلية حاد بين الشمال والجنوب، كانت له تداعياته السياسية والعسكرية كبرى فيما بعد، قد لعب مجلس التعاون الخليجي دورًا محوريًا في محاولة إنهاء الحرب ،عبر وساطة إقليمية ،كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار ليس فقط لليمن، وانما للمنطقة ككل، إذ اعتمد المجلس التعاون الخليجي على سلسلة من المبادرات الدبلوماسية، كانت أبرزها الدعوة إلى وقف إطلاق النار كخطوة أولى، ومن ثم التفاوض السياسي بين الأطراف المتنازعة من خلال الوساطة الخليجية، لذا ظهرت وثيقة السلام كأداة مركزية لتهدئة النزاع، لكن الدور الأبرز في مجلس التعاون الخليجي كان للمملكة العربية السعودية، التي استثمرت موقعها الجغرافي والاقتصادي والسياسي لإقناع الأطراف بضرورة التسوية ولم تكن الجهود الخليجية معزولة؛ إذ انخرطت قوى دولية، مثل الولايات المتحدة، لدعم تلك الوساطات

مع ذلك، واجهت الجهود تحديات عدة، أبرزها الانقسامات العميقة بين الأطراف اليمنية والخلافات داخل المنظومة الخليجية نفسها ورغم تلك التحديات، يعد تدخل مجلس التعاون الخليجي نموذجًا للتفاعل الإقليمي في مواجهة الأزمات السياسية، كما يلقي الضوء على أهمية الدور الخليجي في تعزيز الاستقرار الإقليمي في سياق الصراعات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: حرب اليمن عام ١٩٩٤م، مجلس التعاون الخليجي، وقف إطلاق النار، وثيقة السلام، الوساطة الإقليمية، المملكة العربية السعودية.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

The Gulf Cooperation Council's mediation in ending the Yemen war in 1994

Researcher: Noor Abdul Samad M.
Assist Prof. Kawther Ghadban Ab.
University of Basrah - College of Education for Women

Abstract

In 1994, Yemen witnessed one of the most complex eras in its modern history, where a sharp civil conflict broke out between the north and the south, leaving behind major political and military repercussions. In this context, the Gulf Cooperation Council played a pivotal role in trying to end the conflict through regional mediation aimed at achieving stability not only for Yemen, but for the region as a whole. The Council relied on a series of diplomatic initiatives, most notably the call for a ceasefire as a first step, and then political negotiation between the conflicting parties.

Through Gulf mediation, the Peace Document emerged as a central tool to calm the conflict, but the most prominent role was Saudi Arabia, which invested its geographical, economic and political location to convince the parties of the need for a settlement. Gulf efforts have not been isolated; international forces, such as the United States, have engaged in supporting these mediations.

However, the efforts faced several challenges, most notably the deep divisions between the Yemeni parties and the differences within the Gulf system itself. Despite these challenges, the GCC intervention is a model of regional interaction in the face of political crises, and also highlights the importance of the Gulf role in promoting regional stability in the context of recent conflicts.

حرب اليمن عام ١٩٩٤م :ـ

حرب اليمن الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٩٤م كانت نتيجة تراكمات سياسية طويلة الأمد بدأت بعد إعلان الوحدة اليمنية في (٢٢ ايار ١٩٩٠م) بين الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب تم الاتفاق على الوحدة بين الرئيس علي عبدالله صالح[١] من الشمال وعلي سالم البيض[٢] من الجنوب، وكانت الوحدة خطوة تاريخية وطموحة نحو بناء دولة يمنية موحدة، إلا أنها لم تخلُ من المشكلات والصعوبات التي ظهرت سريعاً بعد تنفيذها أحد أبرز التحديات كان عدم دمج الجيشين الشمالي والجنوبي بشكل صحيح

بقي الجيش منقسمًا حيث تم نشر قوات شمالية في الجنوب والعكس صحيح، لكن لم يتم دمج القيادات العسكرية أو توحيد القوات بشكل فعال، مما خلق توترات بين الجانبين كما واجهت الوحدة تحديات أخرى مثل الخلافات السياسية بين الحزب الاشتراكي اليمني [٣]، الذي كان يسيطر على الجنوب، وحزب المؤتمر الشعبي العام [٤] في الشمال الذي كان يقوده الرئيس علي عبدالله صالح الخلافات تعمقت بسبب قضايا مثل الدستور وتقاسم السلطة بين الشمال والجنوب، بحلول عام(١٩٩٣)، اشتدت الخلافات بين الأطراف، وازداد التوتر السياسي في عام (١٩٩٤)، أعلن علي سالم البيض، نائب الرئيس من الجنوب، اعتكافه عن العمل السياسي، ومع تصاعد الأزمات، أعلن الجنوب انفصاله عن الشمال في(٢١ ايار ١٩٩٤)، وأعلن قيام "جمهورية اليمن الديمقراطية" في الجنوب ، هذا الإعلان قاد إلى اندلاع الحرب بين الطرفين، حيث بدأت القوات الشمالية بشن هجمات على الجنوب مع تصاعد الأعمال القتالية، أصبحت عدن، العاصمة الجنوبية، هدفًا رئيسيًا للقوات الشمالية شنت القوات الشمالية هجمات مكثفة على المدينة، ونجحت في فرض حصار عليها في(٧ تموز ١٩٩٤م)، سقطت عدن بيد القوات الشمالية، وانتهت الحرب بإعادة فرض الوحدة اليمنية بالقوة الحرب تركت آثارًا مدمرة على اليمن فقد تسببت في دمار واسع للبنية التحتية، وخسائر اقتصادية تقدر بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى سقوط آلاف القتلى من الطرفين كما تركت الحرب جروحًا اجتماعية وسياسية عميقة، خصوصًا في الجنوب، حيث شعر العديد من الجنوبيين بأن الوحدة فرضت عليهم بالقوة، مما أدى إلى استمرار التوترات السياسية والاجتماعية بين الشمال والجنوب لعقود لاحقة [٥]

وساطة مجلس التعاون الخليجي لأنهاء الحرب في اليمن عام ١٩٩٤م

لعبت دول مجلس التعاون الخليجي[٧] على الإمساك بورقة المبادرة بين النظام اليمني والحرب منذ اليوم الأول لها وذلك بهدف انهاء الحرب الحاصلة في اليمن، وبحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن حلقة وصل لشبه الجزيرة العربية، لذلك حرصت القوى الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية وروسيا) على التأكيد على دور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع مجريات الحرب وتسوية الأزمة اليمنية ، وعليه اتخذ مجلس التعاون الخليجي اجراءاته لوقف اطلاق النار وانهاء الحرب وهي تسجيل نقاط إيجابية بإطالة الفعل الثوري

وتبطئته والاستفادة الأقصى من الحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها. [١] ويتم أنهاء الحرب الحاصل في اليمن من خلال ما يأتي:-

اولاً- وقف إطلاق النار:- يتضمن هذا القسم توصيات لدعم عملية وقف إطلاق النار، بما في ذلك إجراءات بناء الثقة والتهدئة والهدنة ، وما يجب أن يدرج تحت الأعمال المحظورة، وأهم التزامات وقف إطلاق النار، والالتزامات الإنسانية والاقتصادية التي يجب معالجتها في المراحل المبكرة من عملية وقف إطلاق النار.[٣]

ثانياً: توقيع وثيقة السلام: ومنذ عام ١٩٨٩م ، وقعت الحكومة في الشطر الجنوبي وثيقة أخرى حملت عنوان «مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح الشامل» وأقرت بصورة نهائية في شباط ١٩٩٠م وحملت عنوان «الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل» ، وقد صدرت في عدن الهدف، على ما يبدو، من كل تلك المراجعات والتقييمات لتجربة النظام في الجنوب تهيئة أرضية ملائمة لبناء نظام جديد على أنقاض النظاميين في الشمال والجنوب يستفيد من كل أخطاء الماضي، وبالتالي يعمل على تجاوزها حيث يجب اتخاذ التدابير السياسية والأمنية من خلال تعميق الديمقراطية، والتعددية السياسية، واحترام الحريات السياسية والمدنية للأفراد والجماعات، ورعاية مناخ حرية الرأي والتعبير وتعميقهما كي يتهيأ المناخ الصحي والملائم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

والعمل على الحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن، وتعميق روح المواطنة الواحدة، واعتبار أن المواطنين جميعاً متساوون أمام القانون، ومحاربة الفساد المستشري في أوصال المجتمع والدولة على السواء وتحسين أداء أجهزة الدولة الأمنية والقضائية وتعديل القوانين المعيقة للاستثمارات الاقتصادية الداخلية والخارجية وهذا ما أكده مشروع برنامج العمل السياسي المقدم للمؤتمر الشعبي العام[١].

أكدت الوثيقة على أهمية توسيع قاعدة الحريات السياسية والمدنية كإحدى الخطوات الرئيسية نحو تحقيق الوحدة الوطنية، وشددت على ضمان حرية التعبير، واحترام حقوق الأفراد والجماعات، مما اسهم في بناء الثقة المتبادلة بين الجانبين، وأشارت الوثيقة إلى أن تعزيز هذه الحقوق يعد ضرورياً لتحقيق شراكة سياسية عادلة ومستدامة.[٩]

خصصت الوثيقة مساحة واسعة لمعالجة التحديات الاقتصادية، حيث وضعت رؤية للإصلاح الاقتصادي، تعتمد على مكافحة الفساد، وتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، كما دعت إلى تعزيز الاستثمار، ودعم التنمية الاقتصادية المتوازنة في جميع المناطق، بهدف تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب وتحقيق الاستقرار الاجتماعي[١٠]

ثالثاً: محاولات لإنهاء حرب اليمن1994 م: اخذت الأوضاع في اليمن تتجه نحو الحرب بين الطرفين الجنوبي والشمالي في اليمن بعد ظهور الخلافات بين الحزبين والرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، اذ أدت الى الصدام الحاد بين قوات الفريقين بعد فشل المحاولات الخارجية للتسوية بين الطرفين حيث اعتكف علي سالم البيض واعوانه في مدينة عدن مقر الحزب، وقرر عدم الذهاب إلى العاصمة صنعاء ،كما اسهمت عوامل داخلية وخارجية في الأزمة اليمنية ،والتي ادت إلى الحرب الأهلية اليمنية، اذ جرت محاولات لتسوية الأزمة بين الطرفين وتم عقد اتفاقية سميت (بوثيقة العهد والاتفاق)[١١] التي عقدت في الأردن برعاية الملك حسين بن طلال[١٢] في ٢٠ شباط ١٩٩٤م[١٣]

وحضور كلا من الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه، سالم البيض والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (١٩٢٩م-٢٠٠٤م)[١٤]، وامين مجلس الجامعة العربية عصمت محمد عبد المجيد (١٩٢٣-٢٠١٣م)[١٥]، كما حضر توقيع الاتفاقية سفراء الدول الاجنبية وحوالي ثلاثمئة شخصية يمنية تضمنت تلك الاتفاقية حوالي ١٨ نقطة لتسوية الأزمة والتي تم توقيعها بين الطرفين في الاردن.[١٦]

شملت الوثيقة تنظيم الشؤون الاقتصادية والقوات المسلحة والحكم والديون الخارجية للبلاد والاصلاح في مجال الوظيفة العامة ،وتعديل الدستور والتنظيم المالي والرقابة ،والمحاسبة وكذلك السلطة القضائية ونظامها المستقل ،وتنظيم شؤون المجلس الأعلى للأمن القومي ،وقد تم في نهاية توقيع الوثيقة الاتفاق على تشكيل لجنة من اطراف الحوار، وذلك لوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الأمنية المطلوبة لتنفيذ بنود الوثيقة وضمانات لمباشرة[١٧] التنفيذ من قبل الرئيس ونائبه

رحبت الدول الغربية والعربية بتوقيع الاتفاقية اذ صرح الرئيس الأمريكي Bill Clinton "[١٨] أنه سيتابع باهتمام كبير عملية تنفيذ الوثيقة بين زعماء اليمن لكونها ضرورية لمصلحة اليمن البعيدة المدى ،كما اثار الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد ،إن التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق سيبين لليمن كل ما يصبو إليه من استقرار وتنمية، الا ان توقيع الاتفاقية لم تنه الازمة اليمنية واستمرت الأوضاع إلى نشوب الحرب بين الطرفين في اليمن [١٩]

عادت المواجهات بعد مرور ٢٤ ساعة عن توقيع الاتفاق بين الطرفين في مدينة ابين الجنوبية شمالي شرقي عدن فقد تحرك لواء العمالقة احد أكبر الألوية في الشمال بعد ورود معلومات تفيد بتغير المحافظ وهو من ابناء الشمال باخر من الجنوب في مدينة ابين ،اذ قامت القوات المدرعة بمحاصرة بعض المؤسسات الحكومية في المدينة ،وقد قوبل ذلك بتحرك من قبل قوات الجنوب المدرعة التي استقدمت من مناطق مختلفة واسفرت تلك الاحداث عن حدوث صدام بين قوات الطرفين مما أسفر عن مقتل عدد غير محدود من الجنود وجرح البعض منهم. [٢٠]

جرت بعض المحاولات من جانب الاردن وعُمان من اجل التهدئة بعد يومين على احداث مدينة ابين الا ان الحملات الإعلامية بين الطرفين استمر بتوجيه الاتهامات بين الحزب الاشتراكي الذي يسيطر على مقاليد الحكم في الجنوب ،وحزب المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح[٢١] في الشمال وادت تلك الاتهامات إلى امتداد الاشتباكات إلى محافظة لحج الجنوبية ،وانتقلت إلى بعض المدن في الشمال التي حدثت فيه بعض الاشتباكات بين القوات الجنوبية والشمالية ، وقادت تلك الاحداث إلى محاولات للسيطرة على الوضع في اليمن من قبل الجانب الأردني والعماني وبمساهمة من السفير الأمريكي في صنعاء والسفير الفرنسي في ٢٧ شباط ١٩٩٤، من أجل تهدئة الأوضاع ورجوع القوات إلى مواقعها وقد دعت الولايات المتحدة والدول الأوربية إلى ضرورة الاستمرار بالحوار السياسي والمضي في تنفيذ بنود وثيقة العهد والاتفاق بين الطرفين. [٢٢]

استمرت حرب التصريحات والاتهامات بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي وسط اجواء تنذر بانفجار الموقف بين قوائم على اطراف الحدودية الشمالية والجنوبية ،على الرغم من دعوات الاطراف الدولية للدعوة إلى الحوار والتمسك بالوحدة ،وتطبيق وثيقة العهد بين الطرفين في اليمن

حدثت مواجهات بين الطرفين ٢٧ نيسان ١٩٩٤م في معسكر عمران الذي يقع على بعد ٦٠ كيلو متر من صنعاء بين لوائيين مدرعين أحدهما تابع للجيش والآخر تابع إلى الحزب الاشتراكي اسفرت المواجهات عن تدمير القوات التابع للطرفين في المواجهات وقد ساهمت ايضا اجراءات الرئيس علي عبد الله صالح في ٨ ايار ١٩٩٤ اثارة الوضع واندلاع الحرب الأهلية حيث أصدر قرار بتجميد حيدر العطاس رئيس الوزراء وتعين بدلا عنه محمد سعيد العطار وقرار باعفاء وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر واعفاء وزير النفط صالح بن حسينون (١٩٣٦-١٩٧٠م) .[٢٣]

وهم من اعضاء الحزب الاشتراكي التابع للجنوب في مشاركتهم في الحكومة وفي ٢١ ايار أعلن علي سالم البيض وقادة الحزب الاشتراكي بيان انفصال المحافظات الجنوبية والشرقية وبذاك انتهت بشكل رسمي أوجه التعاون بين الطرفين. [٢٤]

ادت تلك الاحداث إلى انفجار الموقف في اليمن وحدوث الحرب بين الطرفين ،والتي شارك فيا جميع قوات الطرقين وتمكنت قوات على عبد الله صالح بعد معارك عديدة بين الطرفين من التفوق على قوات على سالم البيض وتحقيق الانتصارات المتكررة في المعارك التي حصلت والتي استمرت لمدة ٦٠ يوم وبلغت الخسائر في حرب عام ١٩٩٤ أربعة الألف جندي والخسائر المالية للحرب بلغت ١١ مليار في عموم اليمن[٢٥]

رابعاً:_ المبادرات السياسية اليمنية لإنهاء الصراع في اليمن :- رافق المواقف الرسمية تجاه الأزمة طرح عدد من المبادرات، التي هدفت في مجملها إلى حل الأزمة سلمياً؛ ففي ١٤ كانون الثاني ١٩٩١م أي قبل موعد الإنذار النهائي للعراق بيوم واحد، وبعد أربعة أيام من الضربة الجوية، أصدر مجلس الرئاسة بياناً طالب فيه بإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي بوقف جميع الأعمال العسكرية فوراً، وحل الازمة. [٢٦]

وتمثل ذلك في المبادرات الدبلوماسية التي أطلقها اليمن لتجنب الأخذ بالخيار العسكري وتغليبه الجانب السلمي لحل الأزمة ،وانطلقت مواقف اليمن من حرصه على عدم تدويل الأزمة، والقبول بالثوابت العربية المتمثلة في ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت وعودة الشرعية إلى البلاد،

ورفض ضم أراضي الغير بالقوة، واحترام قدسية الحدود السياسية، وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، وحل المنازعات بالطرق السلمية وفي إطار الاسرة العربية الواحدة (٢٧)

على الرغم من الموقف المتوازنة المتمثلة من الدعوة إلى عدم تدويل الأزمة، ورفض الاعتراف بالنتائج المترتبة على إقدام العراق على احتلال الكويت، والمطالبة باستمرار الجهود العربية لحل الأزمة في إطار سلمي تفاوضي، والإصرار على عدم المشاركة في أية أعمال حربية في إطار الحشد الدولي الذي كونته الولايات المتحدة تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة العراق، فإن علاقات اليمن تأثرت بالموقف اليمني الذي لم يجد له صدى إيجابياً، خصوصاً عند دول الخليج والولايات المتحدة، وهو ما دفع تلك الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع العقابي، أدت إلى توتر العلاقات اليمنية – الخليجية على نحو غير مسبق. (٢٨)

وقد بنيت مواقف دول الخليج على تفسيرها لموقف اليمن في بداية الأزمة سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي باعتباره قد انحاز إلى جانب العراق، وترتب على ذلك أن تم تصنيف اليمن من ضمن دول الضد ، وقد انعكس ذلك في شكل تدهور العلاقات اليمنية – الأمريكية، والعلاقات اليمنية – الخليجية، وخصوصاً علاقات اليمن بالعربية السعودية والكويت، على المستويين السياسي والاقتصادي

موقف السعودية من حل الصراعات في اليمن:-

كان لانفجار الوضع في الخليج العربي بعد أحداث الثاني من آب ١٩٩٠م دور في الحيلولة دون المضي في المباحثات اليمنية السعودية المتعلقة بمناقشة الخلافات الحدودية بين البلدين، كما كانت مناسبة للسعوديين المتشددين إزاء اليمن لتصفية الحسابات معها، حين توترت العلاقات بين صنعاء والرياض إثر قيام المملكة بطرد ما يقارب من (٨٥٠) ألف عامل يمني من السعودية نهاية عام ١٩٩٠م

كما أسلفنا سابقا واعتبرت صنعاء هذا الإجراء بمثابة انتهاكاً صريحاً لاتفاقية الطائف التي تعتبرها صنعاء منظومة متكاملة للعلاقات بين اليمن والسعودية وليس مجرد اتفاقية حدودية. (٢٩)

وظلت العلاقات ما بين صنعاء والرياض متوترة، وبلغت أشدها أوائل نيسان ١٩٩٢م عندما وجهت المملكة العربية السعودية إنذارات إلى شركتين نفطيتين تعملان في مناطق يمنية وهي

شركة ألفا الفرنسية التي تعمل في محافظة حضرموت قطاع (سر/ حزر النفطي، وشركة بريتيش بتروليوم البريطانية[٣٠] قطاع انتوفاش بمحافظة الحديدة وكلاهما محافظتين مجاورتين للحدود المتنازع عليها بين البلدين[٣١]

بهدف وقف أعمال التنقيب عن النفط تحت مسوغ أن المناطق التي تعمل فيها الشركات تابعة للسعودية، فقد شهدت العلاقات بين الجانبين توترا خطيرا لولا جهود الوساطة الأمريكية والفرنسية والتي أثمرت أخير عن النقاء الطرفين على طاولة المفاوضات الأول مرة في العاصمة السويسرية جنيف بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٩٢، حيث تم الاتفاق على عقد اجتماعات الخبراء لبحث الموضوع تفصيلياً ، وحتى مطلع كانون أول ١٩٩٢م تم عقد ثلاث جولات للخبراء اثنتان في السعودية الرياض، جدة، والثالثة في صنعاء، انصب اهتمام المملكة فيها على نقطتين رئيسيتين الأولى تجديد ما اندثر من معالم حدودية في معاهدة الطائف والثانية ترسيم ما تبقى من الحدود بينما انصب اهتمام اليمن على توقيع اتفاقية قانونية (لا) ضرر ولا ضرار) تضمن حقوق البلدين القانونية، وهو ما رفضه الجانب السعودي بحجة أن المفاوضات تحفظ الحقوق القانونية وفقاً للأعراف الدولية، وكان أهم نتيجة خرجت بها اجتماعات الخبراء اعتماد أسلوب التفاوض المباشر لتسوية مشكلة الحدود نظراً لكونها ستأخذ وقتاً اطول.[٣٢]

مضى عام ١٩٩٣ دون جدوى سوى اجتماع اللجنة الحدودية بين اليمن والسعودية ،وفي آب ١٩٩٣ في محافظة تعز، اذ اقترحت اليمن بدء التفاوض على خط الحدود الذي لم تتضمنه معاهدة الطائف والممتد شرقاً من نقطة جبل ثار حتى الحدود مع سلطنة عمان، على أن يترك موضوع الحدود الغربية المنصوص عليها في اتفاقية الطائف إلى ما بعد الاتفاقية على الحدود الشرقية، وقد رفض الجانب السعودي ذلك وتمسك برأيه السابق وهو الاعتراف بمعاهدة الطائف كما هي، والبدء في مفاوضات لترسيم الحدود البحرية في البحر الأحمر، وكانت نية الطرف اليمني التوصل إلى اتفاق مع السعودية نهاية عام ١٩٩٣م ،واعتبار معاهدة الطائف ملزمة إذا تحرك الجزء الباقي من مفاوضات الحدود والقضايا الأخرى العالقة[٣٣] .

ومع تطورات الأزمة السياسية في اليمن أواخر ١٩٩٣م حتى الحرب الأهلية التي انتهت في ٧ تموز ١٩٩٤ بانتصار قوات النظام الشرعية ضد الانفصاليين، توترت العلاقات اليمنية /

السعودية نتيجة دعم المملكة العربية السعودية للانفصاليين بالمال والسلاح، فقد شهدت المناطق الحدودية بين اليمن والسعودية صدامات عسكرية متتالية بين قوات البلدين، بلغت ذروتها أواخر عام ١٩٩٤م ،وقد اتهمت اليمن السعودية بمهاجمة مركز حدودي يمني وقتل جنديين يمنيين وجرح ستة آخرين، وقد اطلع نائب وزير الخارجية البعثات الدبلوماسية المعتمدة في اليمن للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على الاشتباك الحدودي، كما اتهمت اليمن السعودية بأنها هاجمت منطقة البقع وهي بلدة يمنية تقع في الجزء الشمالي الشرقي من اليمن وطلبت اليمن من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التحدث إلى السعودية لتهدئة. (٣٤)

ولم تهدأ المناوشات العسكرية، وبتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٩٥م حدث صدام عسكري كبير بين قوات البلدين في عدة مناطق حدودية وهي الخراخير (٣٥) الدكاكة، (٣٦) جبل مشنوق (٣٧) وعروق بن حمودة (٣٨) وغيرها، فقد وجهت المملكة اتهاما لليمن بالسيطرة على تلك المواقع خلال تلك الاشتباكات، وأن اليمن قد اخترقت الأراضي السعودية شرق منطقة الخراخير، اذ أطلع وزير الخارجية السعودي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن عبر بعثاتها الدبلوماسية بالرياض على قيام اليمن بالسيطرة على مركزين حدوديين سعوديين ،وأن السعودية لن تقبل بالأمر الواقع، وبالفعل تم حشد القوات بين البلدين، وأصبحت الأمور تهدد بنشوب حرب كبيرة بين الجانبين ،ولكن تدخل سوريا ومصر للوساطة حال دون ذلك حيث نجحت سوريا بوساطتها بين البلدين في تهدئة الوضع، وصدر بيان في صنعاء والرياض ودمشق أهم ما جاء في البيان استئناف المحادثات بين البلدين لحل المشاكل العالقة بالطرق السلمية (٣٩) ‘كما أن دول الخليج الست لم تقر الاتفاقية الأمنية المشتركة فيما بين دولها الست سوى في القمة الخامسة عشرة بالمنامة البحرين ٩ – ٢١ كانون أول ١٩٩٤م على الرغم طرح الفكرة من قبل السعودية عام ١٩٨٤م على اجتماعات وزراء الداخلية لمجلس التعاون الخليجي حيث تتحفظ الكويت على بند تسليم المجرمين من رعايا الدولة لأي دولة أخرى، وموضوع حق الدوريات في مطاردة المهربين والمجرمين في أراضي الدولة الأخرى، وهو ما جعلها ترفض الانضمام للاتفاقية في حينه، إضافة إلى دولة قطر التي كانت غائبة عن الاجتماع احتجاجا على نزاعها الحدودي مع السعودية في حينه، ورفضها تبادل المعلومات حول مواطني المجلس ٠ (٤١)

بعد نجاح الوساطة السورية في تهدئة الوضع العسكري بين البلدين والاتفاق على حل المشاكل العالقة بالطرق السلمية، أعلن تشكيل لجنة التفاوض المشتركة بين السعودية واليمن وكان رئيس اللجنة من الجانب اليمني الشيخ عبد الله حسين الاحمر. [٤٢] رئيس مجلس النواب اليمني وعضوية عدد من المسؤولين اليمنيين، بينما كان رئيس اللجنة من الجانب السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز نائب رئيس الوزراء وبعضوية عدد من الوزراء السعوديين، حيث عقدت اللجنة اجتماعاتها في الرياض، واستمر عمل اللجنة زهاء أربعين يوماً منها ثلاثون يوماً في الرياض وعشرة أيام في جدة، حيث بدأت أعمالها بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٩٥ ،وانتهت أعمالها بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥م، وتم التوقيع عليها في مكة وكانت مذكرة تفاهم مكة نقطة انطلاق لكيفية حل مشكلة الحدود اليمنية السعودية وتطبيع العلاقات بين البلدين، حيث تضمنت المذكرة إحدى عشرة مادة شملت أسس معالجة القضايا المشتركة بينهما، وأهم ما جاء فيها الاعتراف بالزامية وشرعية معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤م واللجوء إلى التحكيم في حالة عدم نجاح المفاوضات الودية، كما تم الاتفاق على تشكيل أربعة لجان الأولى لجنة فنية لترسيم العلامات الحدودية لاتفاقية الطائف ١٩٣٤م والثانية تشكيل لجنة مشتركة تتولى عملية التفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية والثالثة تشكيل لجنة عسكرية الضمان منع أي استحداثات عسكرية أو تحركات عسكرية، والرابعة تشكيل لجنة وزارية لتطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما وتعتبر مذكرة التفاهم أول خطوة جادة من جانب البلدين لحل المشكلة الحدودية المزمنة لأنها عبرت عن وجود رغبة مشتركة لإغلاق هذه الصفحة، كما أنها شكلت أول الفراج حقيقي في العلاقات منذ أزمة الخليج الثانية ([٤٣])

وتعتبر مذكرة التفاهم أول خطوة جادة من جانب البلدين لحل المشكلة الحدودية المزمنة لأنها عبرت عن وجود رغبة مشتركة لإغلاق هذه الصفحة بعد اتفاق وتفاهم مكة تواصلت المفاوضات بين السعودية واليمن لمدة خمس سنوات، اذ تعددت فيها جولات المباحثات والمفاوضات السياسية والفنية، والتي تم خلالها الاتفاق على عدد من المبادئ التي يجب أن تحكم أي اتفاق نهائي بشأن الحدود، وكانت المفاوضات تسير وفقاً الآلية مذكرة التفاهم، حيث ركزت المفاوضات على ثلاث نقاط رئيسية وهي [٤٤]

١ تجديد العلامات الحدودية في القطاع الغربي من الحدود البرية، التي تم تعيينها في معاهدة الطائف، وهو القطاع الذي يبلغ طوله حوالي (٢٩٤) كم.

٢- تعيين الحدود البرية في القطاع الشرقي الذي لم تشمله معاهدة الطائف براً من نقطة جبل الثار في اتجاه الشرق حتى نقطة الحدود الثلاثية مع عمان [٤٥]

٣- تعيين الحدود البحرية بين البلدين و تميزت العلاقات بين اليمن والسعودية في مرحلة ما بعد التوقيع على مذكرة تفاهم مكة ١٩٩٥ بالتواصل المستمر بين القيادات في الدولتين من خلال الرسائل المتبادلة والاتصالات الهاتفية بين قيادتي ومسؤولي البلدين في جميع المناسبات الوطنية والدينية)، ومنذ عام ١٩٩٥م جرت سلسلة طويلة من المفاوضات الحدودية بين اللجان المشتركة، حيث عقدت حوالي (١٢٣) اجتماعاً للجان المشتركة في الفترة من ٢٢ شباط ١٩٩٥م [٤٦]

موقف السعودية من حل الصراع في اليمن عام ١٩٩٤م كان معقدًا بسبب التوترات السياسية الداخلية في اليمن وتأثيرات الصراع على الاستقرار الإقليمي حيث دعمت السعودية الوحدة اليمنية أثناء الحرب، قدمت السعودية دعمًا عسكريًا وماليًا للحكومة اليمنية بهدف تعزيز موقفها ضد الانفصاليين في الجنوب ، وسعت السعودية إلى دفع جهود الوساطة لحل النزاع بطريقة سلمية، رغم دعمها للحكومة. وتلعب الرياض دورًا مهمًا في تقديم المبادرات الدبلوماسية لحل النزاع ورغبت في الحفاظ على استقرار اليمن الذي يعتبر مهمًا للأمن القومي السعودي وأثناء الحرب قدمت دعمًا عسكريًا وماليًا للحكومة اليمنية لتعزيز موقفها ضد الانفصاليين في الجنوب كما سعت السعودية إلى دفع جهود الوساطة لحل النزاع بطريقة سلمية رغم دعمها للحكومة مع مخاوف من تأثير الصراع على الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية وقلق بشأن الانقسام في اليمن وتأثيراته على المنطقة انتهت الحرب عام ١٩٩٤ بانتصار الحكومة لكن النزاعات السياسية ظلت مستمرة مما أدى إلى تفاقم الاوضاع [٤٧]

٢_موقف عمان من حل الصراع في اليمن ونهاية الحرب ١٩٩٤

ولم يكد يمضي عام ١٩٩١ حتى كانت معظم قضايا الخلاف الأساسية بين الجانبين قد حسمت بعد أن اتخذت قيادنا البلدين قراراً بتولي الموضوع بنفسيهما، وتم ترسيم الحدود النهائية بين

الطرفين على أساس إدخال تعديل محدود على اتفاقية عام ١٩٦٥، أصرت عليه عمان ي حول الخط الحدودي المتعرج إلى خط مستقيم ويقوم على تبادل التنازلات على نحو يرضى به الطرفان ولا يظهر أحدهما في مظهر المنتصر أو المهزوم ،بعد ذلك اتفق الطرفان على جعل منطقة رأس خربة [٤٨]

على الساحلية المطلة على البحر العربي نقطة البداية في هذا الخط المستقيم، بيد أن المفاوضات تعرقلت قليلا إذ لم تحسم إشكالية منطقة (حبروت) [٤٩]

التي أصرت سلطنة عمان على التمسك بها، والتي من شأنها الإخلال باستقامة الخط الحدودي الذي تم الاتفاق عليه [٥٠]

مع تزايد حدة الصراع وتفاقم الوضع الإنساني ،وبدأت عمان بتكثيف جهودها لإقناع الأطراف المتنازعة بوقف القتال و عملت السلطنة بشكل وثيق مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى للبحث عن حل سلمي للنزاع [٥١] ، كانت عمان تؤمن بأن الحل العسكري لن يحقق استقرارًا دائمًا، بل سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع. لذلك، شددت على أهمية المفاوضات السياسية كوسيلة وحيدة لتسوية الأزمة، ودعت الأطراف المتنازعة إلى وقف القتال في أسرع وقت ممكن لتجنب مزيد من الخسائر، وتواصلت المباحثات بين الجانبين ثم حسمت بعد ذلك حين وافقت اليمن على المطلب العماني، وأضحى الخط المستقيم يتعرج قليلاً عند مثلث (حبروت) الذي تبلغ مساحته حوالي ٣٠ كيلو مترا مربع، ثم يستعيد استقامته في صحراء الربع الخالي عند نقطة التقاء الحدود اليمنية العمانية السعودية [٥٢]

وفي أيلول ١٩٩٢م توجه وزير الشؤون القانونية اليمني إسماعيل أحمد الوزير إلى مسقط للتعرف على الموقف من الملاحظات اليمنية على نص مسودة الاتفاقية، وبموافقة الجانب العماني على تلك الملاحظات أصبح الطريق مفتوحا لتوقيع الجانبين على اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين وفي الأول من أكتوبر ١٩٩٢، تم في صنعاء التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان وقعها عن الجانب اليمني حيدر أبو بكر العطاس [٥٣]، رئيس مجلس الوزراء، وعن الجانب العماني توني بن شهاب آل سعيد [٥٤] الممثل الشخصي للسلطان قابوس بن سعيد [٥٥]

وتتكون الاتفاقية من عشر مواد عامة تتضمن وضع مسار الخط الحدودي الفاصل بين البلدين وتحدد الحدود البحرية وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ويتحدد مسار الحدود بدءاً بالجنوب عند رأس خربة على ويسير بخط مستقيم إلى أن ينتهي عند النقطة ذات التنسيق الجغرافي لدائرة العرض ٢٩ درجة شمالاً مع ٥٢ درجة شرقاً مروراً (بحبروت) العمانية [٥٦]

وتضم الاتفاقية ملحقين يعنى الأول بتنظيم سلطات الحدود وفقاً للمسارات المصادق عليها في الاتفاقية، أما الثاني فيضم تسع مواد، ويعنى بكيفية تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطني البلدين في المناطق الحدودية بالانتفاع من المراعي طبقاً للأعراف القبلية السائدة [٥٧]

وبموجب هذه الاتفاقية تسلمت اليمن أرضاً تبلغ نحو خمسة آلاف كيلومتر مربع كانت تتبع سلطنة عمان وفقا لحدود الأمر الواقع، وأقرت اتفاقية الحدود عام ١٩٩٢ تبعيتها لليمن ضمن ترسيم الحدود، وتتكون من منطقتي شحن، ومرتفعات صرفيت [٥٨]

اذ ان النموذج الآخر للحل السلمى للمنازعات المتعلقة بتحديد الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج نجدها في الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود اليمنية العمانية التي تم التوقيع عليها في صنعاء عام [٥٩]

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

١٩٩٤، بعد مفاوضات ثنائية بين الدولتين استمرت أكثر من ربع قرن بسبب الأوضاع السياسية للدولتين وتدخل الحماية البريطانية الحماية مصالحها في المحميات الشرقية، وعلى الرغم ذلك استطاعت الدولتين بوساطة المباحثات الثنائية والحوار ،ومراعاة المصالح المشتركة ،والتجاوز على الاتفاقيات القديمة التي أبرمت أثناء الاستعمار البريطاني لمنطقة جنوب اليمن التوصل إلى ترسم الحدود بصورة واضحة حفاظا على مصالح شعوبها واستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة [٦٠] طرحت السلطة اليمنية ست نقاط لإيقاف الحرب هي [٦١]

١-الالتزام بوقف إطلاق النار، وفتح الطرقات، وإزالة الألغام، والنزول من المرتفعات، المواقع وجوانب الطرق.

٢-إنهاء التمترس في الانسحاب من المديريات، وعدم التدخل في شؤون السلطة المحلية.

٣-إعادة المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية اليمنية والسعودية.

٤-إطلاق المحتجزين من المدنيين والعسكريين اليمنيين والسعوديين.

٥- الالتزام بالدستور والنظام والقانون [٦٢]

مع استمرار النزاع، عملت عمان على تقديم مقترحات عملية لدفع الأطراف نحو التفاوض اقترحت السلطنة عقد اجتماعات في أماكن محايدة لتسهيل التوصل إلى وقف إطلاق النار [٦٣]

هدفت السياسة الخارجية اليمنية خلال الفترة التي أعقبت حرب صيف ١٩٩٤، إلى تجاوز واحتواء الآثار السلبية التي خلفتها هذه الحرب بالإضافة إلى ما تبقى من آثار خلفتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ على علاقات اليمن مع دول الخليج العربي وفي مقدمتها سلطنة عمان، وفي هذا الإطار سعت الجمهورية اليمنية إلى إعادة فتح مجالات وقنوات التعاون والتواصل مع سلطنة عمان، حيث قام الرئيس علي عبد الله صالح في شباط ١٩٩٥م بزيارة سلطنة عمان، تم خلالها بحث العديد من القضايا التي تهم العلاقات بين البلدين وفي نيسان ١٩٩٥م ،شارك عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية اليمني في اجتماعات المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية التي تعقد سنويا في سلطنة عمان، التقى خلالها على هامش الاجتماعات قيس عبد المنعم الزاوي [٦٤]

نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية في سلطنة عمان وبحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في كافة المجالات . [٦٥]

كما أيدت سلطنة عمان انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، ويتضح ذلك من تصريح وزير الخارجية العماني في تشرين الثاني ١٩٩٥م الذي قال فيه إن لليمن دوراً فاعلاً ومؤثراً على مستوى الخليج والمنظمة العربية كما أكد السلطان قابوس بن سعيد في افتتاح القمة الخليجية

السادسة عشر في مسقط قائلاً : إن التعاون الشامل بين دول المنطقة واجب لا محيص عنه، وضرورة حتمية لا غنى عنها وقد شجعت سلطنة عمان اليمن بتقديم طلب الانضمام إلى قمة مجلس التعاون السابعة عشرة في الدوحة ١٩٩٦م [٦٦]

و بذلك ، كان موقف سلطنة عمان من الصراع في اليمن يتميز بالتحفظ والحياد لم تتدخل عمان بشكل مباشر في الصراع بين الحكومة اليمنية والجنوبيين، وفضلت استراتيجيتها الدبلوماسية التي تعتمد على الحوار حيث عُمان رأت أن استقرار اليمن مهم لأمن المنطقة، لذلك كانت تسعى لتقليل التوترات من خلال تعزيز التواصل بين الأطراف المعنية كما لعبت عمان دور الوسيط في بعض الأحيان، حيث استضافت مؤتمرات ومحادثات تهدف إلى إنهاء النزاع وضمان الاستقرار في اليمن ([٦٧]).

٣_موقف الامارات العربية المتحدة من حرب اليمن ١٩٩٤م :_

بدأت العلاقات اليمنية الإماراتية تتحسن تدريجياً بعد الزيارة التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح الدولة الإمارات بتاريخ ١١ آذار ١٩٩٤م، وقد اكتسبت تلك الزيارة أهمية خاصة كونها تعد الأولى التي يقوم بها الرئيس صالح الدولة الإمارات منذ اندلاع حرب الخليج الثانية، وقد هدفت تلك الزيارة إلى إزالة التباعد والغموض الذي اكتنف علاقة البلدين جراء حرب الخليج، وإعطاء الصورة الحقيقية عن الموقف اليمني من تلك الحرب، وكما هدفت الزيارة إلى اطلاع القيادة الإماراتية على تطورات الوضع في اليمن والجهود المبذولة لإنهاء الأزمة السياسية ومسبباتها ،وقد أكد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خلال اللقاء حرصه الكامل على حماية الوحدة اليمنية وضرورة حل الخلافات اليمنية في إطار من الحرص والحكمة لتعزيز أمن اليمن واستقراره، وأشار إلى أن أمن اليمن واستقراره هو من مصلحة المنطقة والأمة العربية التي هي بحاجة ماسة إلى التآزر وجمع الشمل كما زار أبو ظبي خلال الفترة ٢١-٢٣ حزيران ١٩٩٥م، وقد يمني برئاسة عبد الوهاب الاونسي [٦٨]

نائب رئيس الوزراء أنذاك، وكان من أهم نتائج تلك الزيارة ما خرجت به من قرارات وتوصيات واتفاق الجانبين اليمني والإماراتي على إعادة تفعيل اللجنة الوزارية المشتركة التي عملت في فترات سابقة بين البلدين تحت مسمى مجلس التنسيق اليمني الاماراتي [٦٩]

وبالتالي فإن تواصل اللقاءات والمشاورات بين قادتي البلدين [٧٠] وقد أسهم بشكل كبير في توطيد العلاقات التاريخية بين الشعبين وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في شتى المجالات

وقد كان من نتائج تلك اللقاءات اتفاق الجانبين اليمني والإماراتي على عدد من القضايا المتعلقة باستئناف التعاون الثنائي بين البلدين، والتي كان من أهمها ما يلي [٧١]

١-الاتفاق على تفعيل مجلس التنسيق المشترك بين البلدين والتحضير والإعداد لعقد دورته الرابعة في صنعاء.

٢- التأكيد على متانة العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والحرص على تطويرها نحو الأفضل، والاتفاق على فتح باب الاقتراض مجددا عبر صندوق أبو ظبي للتنمية، وذلك خلال زيارة نائب رئيس الوزراء اليمني إلى الإمارات العربية المتحدة في شباط ١٩٩٩ م.

٣- اتفاق الجانبين على تكثيف الجهود المشتركة لدراسة مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة وتلك التي سبق تبادل نصوصها وتمت مراجعتها من قبل الطرفين، وذلك بهدف التوصل إلى الصيغة النهائية لهذه المشاريع للتوقيع عليها في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة. [٧٢]

الاستنتاجات التاريخية:

١. لقد أثبتت الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٩٤ أن الوحدة اليمنية كانت هشة منذ البداية، بسبب التباينات الكبيرة بين الشمال والجنوب، مما أدى إلى صراعات متكررة.

٢. لعب مجلس التعاون الخليجي دورًا تاريخيًا في محاولة تهدئة الصراع من خلال وساطات دبلوماسية كانت ضرورية لمنع توسع الحرب إلى نطاق إقليمي أوسع.

٣. كانت المملكة العربية السعودية هي المحرك الرئيسي في جهود الوساطة الخليجية، مستفيدة من موقعها الجغرافي وقوتها السياسية والاقتصادية.

٤. على الرغم من نجاح الوساطة الخليجية في تحقيق وقف إطلاق النار، إلا أن التدخلات السياسية كانت بحاجة إلى دعم دولي أكبر لضمان استدامة الاستقرار في اليمن.

٥. أظهرت الأحداث أن الأزمات السياسية في دول المنطقة، مثل اليمن، قد تؤدي إلى تداعيات على الاستقرار الإقليمي، مما يجعل التعاون بين دول الخليج والمجتمع الدولي أمرًا ضروريًا.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن مجلس التعاون الخليجي، برغم العقبات والتحديات الجسيمة التي اعترضت طريقه، نجح في لعب دور بارز ومحوري في إنهاء الحرب الأهلية التي عصفت باليمن في عام ١٩٩٤م لقد كانت هذه الحرب تمثل واحدة من أكبر الأزمات السياسية والعسكرية التي هددت ليس فقط استقرار اليمن، بل استقرار المنطقة الخليجية بأسرها وفي هذا السياق، جاءت الوساطة الخليجية كاستجابة إقليمية سريعة للمحافظة على توازن القوى الإقليمي ومنع تداعيات هذا النزاع من الانتشار.

لعبت الوساطة الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، دورًا رئيسيًا في تحقيق وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات بين الأطراف المتنازعة وبدعم من الجهود الدبلوماسية الخليجية، تم التوصل إلى تسويات سياسية مكنت من تهدئة الصراع بشكل مؤقت هذا الدور الإقليمي البارز لمجلس التعاون لم يكن فقط محاولة لإحلال السلام في اليمن، بل أيضًا لتقديم نموذج جديد للتدخل الإقليمي الفعّال الذي يسعى إلى إدارة الأزمات السياسية بدلاً من تركها لتتفاقم وتخرج عن السيطرة.

ومع ذلك، أظهر البحث أن الاستقرار الذي تحقق بفضل الوساطة الخليجية لم يكن دائمًا فعلى الرغم من الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم للنزاع، بقيت التوترات بين الأطراف اليمنية قائمة لقد كانت تلك التوترات تعبيرًا عن الانقسامات العميقة بين الشمال والجنوب، والتي كانت تتطلب معالجة أكبر وأكثر شمولية تتجاوز مجرد الوساطة الإقليمية. ومع مرور الوقت، أصبحت الحاجة إلى تدخلات دولية أوسع نطاقًا أكثر وضوحًا، حيث لم تعد الجهود الإقليمية وحدها كافية لضمان استدامة السلام والاستقرار في البلاد.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

يمكن القول إن تجربة الحرب الأهلية اليمنية في عام ١٩٩٤ عكست بوضوح أهمية التعاون الإقليمي، ليس فقط في إدارة الأزمات المحلية، بل أيضًا في المحافظة على الاستقرار في المنطقة ككل لكنها كشفت أيضًا عن أن مثل هذه الجهود تحتاج إلى تضافر دولي أوسع، حيث إن القضايا الداخلية للدول، وخاصة تلك التي تتمتع بموقع استراتيجي مثل اليمن، غالبًا ما تتجاوز حدودها الجغرافية، وتؤثر على محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، أثبتت التجربة اليمنية أن التدخلات الإقليمية، مهما كانت فعّالة في احتواء الأزمات، تحتاج إلى دعم دولي متكامل لتحقيق سلام طويل الأمد إن التحديات التي واجهها مجلس التعاون الخليجي في اليمن تعكس مدى تعقيد الأزمات السياسية في المنطقة، والحاجة المستمرة لتعاون إقليمي ودولي أوسع لضمان استقرار حقيقي ودائم.

خلاصه البحث إلى أن مجلس التعاون الخليجي، رغم التحديات الكبيرة التي واجهها، لعب دورًا محوريًا في إنهاء الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م ساهمت الوساطة الخليجية في تحقيق استقرار نسبي في اليمن، ولو لفترة قصيرة، كما قدمت نموذجًا لتدخل إقليمي فعّال في الأزمات السياسية ومع ذلك، أظهر البحث أن هذا الاستقرار لم يكن دائمًا، إذ استمرت التوترات بين الأطراف اليمنية بعد انتهاء الحرب، مما جعل الحاجة للتدخلات الإقليمية والدولية مستمرة ويمكن القول إن التجربة اليمنية تعكس أهمية التعاون الإقليمي في مواجهة الأزمات الداخلية للدول، لكن نجاح هذه الجهود يتطلب تضافرًا أوسع من المجتمع الدولي.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الهوامش

(١) علي عبد الله صالح (١٩٤٢م ٢٠١٧م): ولد عام ١٩٤٢ في صنعاء، ثم التحق بالقوات المسلحة عام ١٩٥٨، (٣١) شارك في ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ ورقي الى رتبة ملازم ثان ، شارك في مقاومة حصار السبعين يوما حصار صنعاء وشارك في حركة ١٣ حزيران ١٩٧٣ ، شغل مناصب عديدة اهمها قائد سلاح المدرعات ، قائد اللواء المدرع ، قائد لواء تعز وعضوا في مجلس الرئاسة بعد اغتيال الغشمي ، انتخب رئيسا الجمهورية

العربية اليمنية في ٢ تموز ١٩٧٨م .للمزيد ينظر: مركز دراسات الخليج العربي ، الأحداث السياسية في اليمن لعام ١٩٧٨ في الدوريات العربية ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩.

(٢) علي سالم البيض (١٩٣٩م): ولد بقرية المحل في مدينة زنجبار في محافظة ابين، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي عام ١٩٥٦ في تلك المدينة، انخرط في بدء حياته بالتدريس، وانتمى الى حركة القوميين العرب عام ١٩٥٩، وبعد اندلاع ثورة ١٤ تشرين الأول ١٩٦٣ كان له اثر بارز في العمليات الفدائية، حضر جميع مؤتمرات الجبهة القومية، انتخب رئيسا لمجلس الرئاسة عام ١٩٦٩م وأدت عملية اغتيال الغشمي رئيس اليمن الشمالية الى ازمة سياسية في الجنوب انتهت باعدامه في ٢٦ تموز ١٩٧٨ م. للمزيد ينظر: احمد جابر عفيف، الموسوعة اليمنية، ج٣، ص٢١٢١.

(٣) الحزب الاشتراكي اليمني: تأسيس في ١٥ تشرين الاول ١٩٧٨م ،ويعتبر امتداد لحركة القوميين العرب التي تأسست في عام١٩٥٨م ، ثم توحدت مع فصائل قومية ووطنية أخرى تحت تسمية الجبهة القومية في آب ١٩٦٣م ، وفي ٥ شباط ١٩٧٥م ،أندمج مع كل من الأحزاب التالية الطليعة الشعبية البعث العربي الاشتراكي، الاتحاد الشعبي الديمقراطي والحزب الأخير ذي التوجه الماركسي انضم إلى الجبهة في تشرين الثاني ١٩٧٥م ،ثم أسست هذه الفصائل الحزب الاشتراكي، لذا تمتع الحزب بخبرة حزبية وتنظيمية سياسية عريقة، ثم وقع على اتفاقية الوحدة في٢٢ ايار ١٩٩٠م ، مع حزب المؤتمر الشعبي العام، واشتركا في الحكم خلال الفترة الانتقالية وحتى ٢٧ نيسان ١٩٩٣م،حين أجريت الانتخابات التي شهدت تراجعه للمرتبة الثالثة لمصلحة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح. للمزيد ينظر : رياض نجيب الريس (رياح الجنوب) اليمن ودوره في الجزيرة العربية ١٩٩٠-١٩٩٧)، ط ١، لندن، رياض الريس، للنشر والكتب، أيلول، ١٩٩٨ ، ص ٢٥٣ .

(٤)تأسس المؤتمر الشعبي العام: في ٢٤ اب ١٩٨٢م، بغرض أن يكون تجمع وطني لكل الأحزاب في الساحة اليمنية التي التقت في لجنة للحوار، أقرت بجميع تياراتها الميثاق الوطني الذي يعتبر القاسم المشترك بين تيارات اليمين واليسار والوسط، وقد أسس في صنعاء كرديف للحزب الاشتراكي في عدن؛ في حين كان أهم مؤسسيه ينتمون لتيارات مختلفة أهمها الإخوان المسلمون والبعث وبعض الليبراليين، لكن عقب قيام الوحدة انسحبت منه الأحزاب وتحول إلى حزب يضم في غالبيته العناصر المستقلة التي لم يسبق لها الانضمام لأي حزب، إلى جانب بعض الكوادر الحزبية التي فضلت البقاء .للمزيد ينظر الى : رياض نجيب الريس ، المصدر نفسه، ص ٢٣٣-٢٤١ .

(٥) مقاتل من الصحراء (ب.ت)، الوحدة اليمنية والحرب الاهلية (١٩٩٤م) من الرابط .http://www.moqatel.com

(1) عمر وصبحي، التداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ ٢٠١١، مجلة إتجاهات سياسية، العدد الثاني، يناير ٢٠١٨ دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين– ألمانيا، ص٩٠.

(٢) مبادرة السلام ، مشروع خارطة الطريق النسوية للسلام في اليمن ، ٢٠٢٣،ص٧.

(٧) مجلس التعاون الخليجي: تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ ايار ١٩٨١م كمنظمة إقليمية تضم ست دول عربية تقع على الخليج العربي، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، البحرين، وسلطنة عمان جاءت فكرة تأسيس المجلس لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الدول في

مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، والثقافية، بهدف تحقيق التكامل والوحدة بينها ومنذ تأسيسه، سعى المجلس إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والأمني بين أعضائه، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية يتجلى هذا التعاون في مجالات عديدة مثل الدفاع المشترك، الأمن، والتعليم، مما يعزز من استقرار المنطقة وحماية مصالحها. للمزيد ينظر الى : موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية https://www.gcc-sg.org (https://www.gcc-sg.org/

(1)أحمد مهيوب غالب، الوحدة اليمنية وتحديات النشوء، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٥، ص٦٩.

([9]) Carapico, Sheila. Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia. Cambridge University Press, 1998, pp. 145-150.

([10]) Halliday, Fred. Revolution and Foreign Policy: The Case of South Yemen, 1967-1987. Cambridge University Press, 1997, pp. 322-330

[١١]) وثيقة العهد والاتفاق هي اتفاقية تم التوصل إليها في ٤ أيار ١٩٩٤ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وذلك لتحديد أسس الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. تم توقيع الوثيقة في مدينة القاهرة، وتهدف إلى إنهاء النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتأسيس سلطة فلسطينية مستقلة، وتعزيز التعاون بين الجانبين. كانت هذه الوثيقة جزءاً من عملية السلام التي بدأت بعد اتفاقيات أوسلو، حيث تضمنت بنودًا تتعلق بالمسؤوليات الأمنية، والتعاون الاقتصادي، وتحديد المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. احمد الكيالي ،موسوعة الكيالي ،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،١٩٩٣ ، ص

[12](حسين بن طلال : ولد الملك الحسين في عمان في ١٤ تشرين الثاني ١.١٩٣٥ وهو الابن البكر للأمير طلال بن عبد الله والأميرة زين الشرف بنت جميل وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية في عمان انتظم جلالته في كلية فكتوريا في الاسكندرية في مصر، ومن بعدها في مدرسة هارو في انجلترا، وتلقى جلالته بعدها تعليمه العسكري في أكاديمية ساندهيرست الملكية للعلوم العسكرية في انجلترا تودي به ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية في ١١ آب ١٩٥٢ ولأن جلالته لم يكمل بعد الثمانية عشر سنة قمرية تم تشكيل مجلس وصاية ليتولى إدارة البلاد إلى حين الاستحقاق الدستوري لتسلم جلالته سلطانه الدستورية يوم ٢ أيار ١٩٥٣م حيث جرت مراسيم تسلم جلالته السلطانه وفقاً للدستور https://petra.gov.jo/Include/Menu.jsp?t=45&lang=ar&name=m

([١٣]) جريدة الرأي الأردنية العد ٢٠٨٥٨٩ / شباط / ١٩٩٤ ، ص ١٤

[١٤]) ياسر عرفات (١٩٢٩-٢٠٠٤) سياسي فلسطيني بارز، وأحد مؤسسي حركة فتح، وأول رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية لعب دوراً مركزياً في النضال من أجل حقوق الفلسطينيين على الساحة الدولية، وعمل على تحقيق الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية. حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤ مع إسحق رابين وشمعون بيريز بعد توقيع اتفاقية أوسلو. تعرض خلال مسيرته السياسية لعدة ضغوطات سياسية وصعوبات، لكنه بقي رمزاً للنضال الفلسطيني حتى وفاته . أحمد الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣،ص

[١٥] (عصمت محمد عبد المجيد (١٩٢٣-٢٠١٣) سياسي ودبلوماسي مصري بارز، شغل عدة مناصب مهمة على الساحة العربية والدولية. كان وزيرًا للخارجية المصرية بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩١، ثم أصبح الأمين العام

لجامعة الدول العربية بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠١. لعب عبد المجيد دورًا هامًا في تعزيز العمل العربي المشترك، وساهم في معالجة العديد من الأزمات الإقليمية خلال فترة عمله، بما في ذلك قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والأوضاع في لبنان والعراق المصدر: موسوعة السياسة، تحرير عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(١٦)جريدة الرأي الأردنية العد ٢٠٨٥٨٩ / شباط / ١٩٩٤ ، ص ١٤

(١٧) سمير عبد الرسول العبيدي، الحرب الأهلية في اليمن، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، العدد ٦٠، ص١٣٤.

(١٨) بيل كلينتون (١٩٤٦-)، هو الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة (١٩٩٣-٢٠٠١). ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، وتميّزت فترة رئاسته بتحقيق نمو اقتصادي كبير، وزيادة في خلق فرص العمل، وميزانية فدرالية متوازنة. عُرف بإصلاحات في مجال الرفاه الاجتماعي والرعاية الصحية، وواجه محاكمة برلمانية بسبب فضيحة "مونيكا لوينسكي"، إلا أنه أُبقي في منصبه بعد تبرئته في مجلس الشيوخ للمزيد انظر: بيترسون، ستيفن، بيل كلينتون: سيرة حياة سياسية، نيويورك: دار نشر XYZ، 2010.

(١٩) عبد الوهاب محمد ، كتاب اليمن وخصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية ٢٠٠٨، ص ٣٣٣.

(٢٠) موقع مقابل الصحراء http://www.moqatel.com.

(٢١) حزب التجمع اليمني للإصلاح :تأسس في اليمن عام ١٩٩٠م، عقب إعلان الوحدة اليمنية، كأحد الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي يعد الحزب امتدادًا للحركات الإسلامية التي ظهرت في اليمن منذ منتصف القرن العشرين، مستمدًا جذوره الفكرية من جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسه، لعب الحزب دورًا بارزًا في الحياة السياسية اليمنية، حيث سعى إلى تعزيز القيم الإسلامية في المجتمع اليمني، وشارك بنشاط في التحالفات السياسية والانتخابات برز دوره بشكل خاص خلال الثورة اليمنية عام ٢٠١١ م التي أطاحت بنظام الرئيس علي عبد الله صالح، حيث شكل أحد المكونات الرئيسية للحراك الشعبي والسياسي في تلك الفترة. للمزيد ينظر

Sheila Carapico, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 154.

(٢٢) مقاتل من الصحراء http://www.moqatel.com.

(٢٣) صالح بن حسينون هو سياسي وعسكري يمني، برز كأحد قادة حركة التحرر الوطني في جنوب اليمن خلال الستينيات. كان من المؤسسين للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن وساهم في تحقيق الاستقلال عن الاستعمار البريطاني وتأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. شاكر مصطفى الكيالي، موسوعة السياسة، مج. ٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ٨٣٥.

(٢٤) سمير عبد الرسول العبيدي، المصدر السابق من

(٢٥) فيصل جلول اليمن .. الثورتان .. الجمهوريتان .. الوحدة ١٩٦٢ – ١٩٩٤، (بيروت: دار الجديد، ط٢ ، ٢٠٠٠، ص٢٣٣.

(٢٦) كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية في الجمعية العامة الدورة ٤٥ نيويورك، تشرين الأول ١٠/١٩٩١، ص١٢٩.

(٢٧) زكي، الموقف اليمني من أزمة الخليج ، ص٤٢ .

([٢٨]) أبو طالب الوحدة اليمنية : دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ص ٣١٢ .

([٢٩]) جلال فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول الجوار الجغرافي ١٩٩٠ – ١٩٩٧، رسالة دكتوراه غير منشورة بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩٨)، ص ١٨٣.

([٣٠]) شركة بريتيش بتروليوم (BP) هي شركة نفط بريطانية تأسست عام ١٩٠٩ تحت اسم "شركة النفط الأنجلو–فارسية"، وأصبحت لاحقًا إحدى كبرى شركات النفط العالمية. تنشط في مجالات استكشاف وإنتاج وتكرير وتوزيع النفط والغاز، وتوسعت أنشطتها لتشمل الطاقة المتجددة في العقود الأخيرة شاكر مصطفى الكيالي، موسوعة السياسة، مجلد١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص٣٤٧.

([٣١]) عادل عبد الحميد غنيمة، اليمن ومجلس التعاون الخليجي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية (٢٠٠٦، ص ٩١.

([٣٢]) حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ – ٢٢٠.

[٣٣]) رياض الريس ، رياح الجنوب ، المصدر السابق ، ص ١٥١.

([٣٤]) عادل عبد الحميد غنيمة، المصدر السابق ، ص ٩٣.

([٣٥]) الخراخير هي منطقة تقع جنوب المملكة العربية السعودية، ضمن محافظة شرورة التابعة لمنطقة نجران. تشتهر ببيئتها الصحراوية المميزة التي تغلب عليها الكثبان الرملية الشاسعة، مما يمنحها طابعًا طبيعيًا قاسيًا. تقع المنطقة على الحدود مع اليمن، ويعتمد سكانها بشكل أساسي على تربية الإبل وبعض الأنشطة التقليدية المرتبطة بالحياة في الصحراء. تعد الخراخير واحدة من المناطق الحدودية ذات الأهمية الجغرافية والبيئية، حيث تشكل جزءًا من التحديات الطبيعية التي تواجه سكان المناطق الصحراوية للمزيد عبد الرحمن الزهراني، الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٩)، ١٨٥.

([٣٦]) الدكاكة: مصطلح يمني يستخدم للإشارة إلى المناطق التي تتميز بكثافة الرمال والثرى الناعم، وخصوصًا الصحاري والسهول. يكثر استخدام هذا المصطلح في بعض المناطق الريفية في اليمن لتوصيف البيئة الصحراوية أو الأرض الجافة التي يصعب التنقل فيها بسبب كثافة الرمال أو كثافة الحجارة الصغيرة. تعكس الدكاكة تحديات الحياة في هذه المناطق، إذ تكون الأرض قاسية وتحتاج إلى معدات خاصة للزراعة أو المرور عبرها للمزيد :محمود الزغبي الجغرافيا اليمنية: السمات والتحديات (صنعاء: دار الفكر، ٢٠١٥)، ص. ١٠٢.

([٣٧]) جبل مشنوق: أحد الجبال المرتفعة في اليمن، ويعد من المعالم الجغرافية الهامة في المنطقة. يقع في الجزء الشمالي من اليمن ويتميز بمناظره الطبيعية الخلابة، فضلاً عن دوره الاستراتيجي في تاريخ اليمن. خلال الحروب المختلفة، كان جبل مشنوق نقطة دفاعية هامة نظراً لارتفاعه، وكان له دور بارز في المعارك التي جرت في تلك المناطق. يُعتبر جبل مشنوق رمزًا للقوة والصمود في العديد من الروايات التاريخية والشعبية في اليمن للمزيد ينظر الى ،محمد، العسلي ،جغرافيا اليمن: معالم وتاريخ (صنعاء: دار الطليعة، ٢٠١٤)، ص. ٢١٥.

([٣٨]) عروق بن حمودة: أحد الشخصيات البارزة في تاريخ اليمن، ويمثل رمزًا للقبائل التي لعبت دورًا محوريًا في الصراعات القبلية والسياسية في جنوب اليمن. اشتهر بدوره في الحروب الداخلية بين القبائل، كان قائدًا عسكريًا بارزًا تمتع بسمعة قوية داخل مجتمعه. ارتبط اسمه بالعديد من الأحداث الهامة التي شكلت تاريخ المنطقة في العصور الوسطى والحديثة. ولعب دورًا كبيرًا في تأمين مناطق نفوذه وحماية مصالح القبيلة ضد التهديدات المختلفة. للمزيد ينظر الى ،عبد الله الطاهر ، تاريخ القبائل اليمنية (صنعاء: دار الأمل، ٢٠١١)، ص. ١٣٤.

([٣٩]) رياض الريس، رياح الجنوب المصدر السابق، ص ١٥٦.

([٤١]) عادل غنيمة، المصدر السابق ، ص ١٥١.

([٤٢]) الشيخ عبد الله حسين الأحمر (١٩٣٣-٢٠٠٧) أحد الشخصيات البارزة في التاريخ السياسي والاجتماعي في اليمن. ينتمي إلى أسرة آل الأحمر الشهيرة التي تمثل أحد أكبر العائلات القبلية في شمال اليمن، وله دور كبير في السياسة اليمنية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. شغل الشيخ عبد الله منصب رئيس مجلس النواب اليمني منذ عام ١٩٩٣ حتى وفاته في ٢٠٠٧، وكان له تأثير كبير في السياسة الداخلية والخارجية لليمن، ينظر: محمد، العنسي تاريخٌ من السياسة والصراعات (صنعاء: دار الثقافة، ٢٠١١)، ص. ٧٦.

([٤٣]) عادل غنيمة، المصدر السابق، ص ٩٤.

([٤٤]) حسن أبو طالب معاهدة الحدود اليمنية السعودية السياسة الدولية القاهرة مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٦٨ ، آب / أغسطس (٢٠٠٠)، ص ٣٢

([٤٥]) فؤاد ناصر صالح البداي. تطور العلاقات اليمنية – السعودية في مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية ١٩٩٠ – ٢٠٠٢ (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص١٧٥

([٤٦]) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١ (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، (٢٠٠٢)، ص ١٩٨.

([٤٧]) عادل غنيمة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

([٤٨]) رأس خربة :هو مصطلح يُطلق على المواقع المرتفعة أو المناطق المهجورة التي تتمتع بأهمية استراتيجية في التضاريس الجبلية أو الريفية غالبًا ما كانت تستخدم خلال فترات النزاعات القبلية أو الحروب المحلية كمراكز مراقبة أو نقاط دفاعية تعكس هذه المناطق دورًا مهمًا في الأنشطة الاجتماعية والعسكرية في تاريخ اليمن، حيث كانت تشكل مراكز تجمع للسكان أو نقاطًا للتنقل بين القرى ينظر:- علي ناصر الشامي، الجغرافيا السياسية للقبائل اليمنية، صنعاء: دار الفكر، ٢٠١٠، ص. ١٧٩.

([٤٩]) حبروت هي منطقة تقع في محافظة المهرة شرق اليمن، قرب الحدود مع سلطنة عمان تتميز بموقعها الاستراتيجي والجغرافي الفريد الذي يجعلها نقطة مهمة للتواصل التجاري بين اليمن وعُمان تُعرف حبروت بجمال طبيعتها الجبلية وأهميتها الاقتصادية والتاريخية، حيث كانت معبرًا للقوافل التجارية منذ القدم كما أنها تعكس تراث المنطقة وعراقتها، إذ تضم معالم طبيعية وجغرافية مميزة ، ينظر:- عبد الرحمن عبد الكريم الشجاع، المهرة: تاريخ وجغرافيا، عدن: دار جامعة عدن للنشر، ٢٠١٥، ص ٩٤.

([50]) Oman's Diplomatic Efforts for Ceasefire in Yemen." British Foreign Office Report, 1994, p. 115.

([٥١]) فاتك الرديني، المصدر السابق ، ص ١٧١.

([٥٢]) جلال فقيرة ، المصدر السابق ، ص ١٥٩.

([٥٣])حيدر أبو بكر العطاس (١٩٣٩-): سياسي يمني بارز، وُلد في محافظة حضرموت جنوب اليمن. تولى رئاسة مجلس الوزراء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٨٥-١٩٩٠) وكان آخر رئيس لها قبل الوحدة اليمنية. عقب الوحدة، أصبح أول رئيس وزراء للجمهورية اليمنية الموحدة (١٩٩٠-١٩٩٤). لعب دورًا مهمًا في السياسة اليمنية خلال فترة التوترات التي أدت إلى حرب ١٩٩٤ بين الشمال والجنوب. بعد الحرب، غادر اليمن

وعاش في المنفى، حيث استمر في النشاط السياسي مع المعارضة الجنوبية ، للمزيد ينظر الى علي محمد زيد اليمن: الجمهورية بين الوحدة والانفصال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص. ١٧٩.

(٥٤) الثويني بن شهاب بن فيصل آل سعيد (١٩٢٤–٢٠١٠): كان أحد الشخصيات البارزة في سلطنة عُمان والممثل الخاص لجلالة السلطان قابوس بن سعيد. وُلد عام ١٩٢٤، وتلقى تعليمه في كل من بغداد والبحرين. شغل العديد من المناصب الحكومية المهمة، منها السكرتير الخاص للسلطان سعيد بن تيمور، بالإضافة إلى عمله وزيرًا مفوضًا في السفارة العُمانية بالقاهرة. توفي السيد ثويني في ٢٧ يونيو ٢٠١٠.

"وفاة السيد ثويني بن شهاب آل سعيد الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد." وكالة الأنباء السعودية (واس)، ٢٧ يونيو ٢٠١٠. https://www.spa.gov.sa/796437

(٥٥) قابوس بن سعيد آل سعيد (١٩٤٠–٢٠٢٠): هو سلطان عمان العاشر، تولى الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ بعد انقلاب سلمي أطاح بوالده السلطان سعيد بن تيمور وكان له دور محوري في النهضة الحديثة لعمان خلال فترة حكمه، أطلق قابوس سلسلة من الإصلاحات التي حولت عمان إلى دولة مستقرة ومتطورة في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية تميزت سياسته بالحياد الإيجابي، مما جعل عمان تتمتع بمكانة مرموقة كوسيط إقليمي بين مختلف الأطراف الدولية استمر قابوس في حكم عمان حتى وفاته في ١٠ يناير ٢٠٢٠، ليترك وراءه إرثًا من الإصلاحات التي أرسى دعائم الدولة الحديثة. للمزيد ينظر الى الموسوعة العربية العالمية. "قابوس بن سعيد: قائد النهضة العمانية." الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، ١٩٩٨، ج. ٢١، ص. ١١٢–١١٣.

وايضاً خالد بن محمد القاسمي، عمان جسور المحبة والسلام الشارقة دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، ط٢، ١٩٩٦)، ص٧٦.

(٥٦) فاتك الرديني، المصدر السابق ، ص ١٧٢.

(٥٧) المصدر السابق، ص ١٧٣ .

(٥٨) عادل غنيمة، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٥٩) المصدر نفسة ،ص١٠٥

(٦٠) حمد الرميحي، فارس السقاف، مستقبل العلاقات اليمنية.. الخليجية، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٦١) خالد صالح علي شطير، الصراع السياسي في اليمن ١٩٩٠م–٢٠١٠م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الادب، قسم التاريخ، ٢٠١٣، ص١٩٨.

(٦٢) أسامة علي طنين، السياسة السعودية تجاه اليمن بين الثورة والعاصفة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣، ص١٠٩.

(٦٣) زيد علي الوريث، دور الأمم المتحدة في بناء السلام في اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٢٥، نوفمبر ٢٠٢٠، الناشر: المركز الديموقراطي العربي، برلين– المانيا، ص١١٧، الرابط: https://democraticac.de/w

(٦٤) قيس عبد المنعم الزواوي : كان نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية في سلطنة عمان، وهو من الشخصيات البارزة التي ساهمت في رسم ملامح السياسات المالية والاقتصادية للسلطنة خلال فترة عمله لعب الزواوي دورًا محوريًا في تأسيس قاعدة اقتصادية مستقرة لعُمان، وركز على تطوير المؤسسات المالية وتعزيز الإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى إدارته للمفاوضات المالية مع المؤسسات الدولية ، ينظر: سيف بن محمد الحارثي، التنمية الاقتصادية في عُمان دراسة تاريخية، مسقط: وزارة الإعلام، ٢٠٠٧، ص٢٠٣.

([٦٥]) التنمية الاقتصادية في عُمان: دراسة تاريخية مسقط: وزارة الإعلام، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣.

([٦٦]) فؤاد محسن ثامر العلاقات اليمنية الكويتية، المصدر السابق، ص٤٢٩

([٦٧]) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢.

([٦٨]) عبد الوهاب الآنسي هو سياسي يمني بارز وأحد القيادات التاريخية لحزب التجمع اليمني للإصلاح، حيث تولى منصب الأمين العام للحزب لفترة طويلة. عُرف الآنسي بدوره الفاعل في صياغة سياسات الحزب خلال المراحل الانتقالية التي مرت بها اليمن، خاصة بعد الوحدة اليمنية في ١٩٩٠. كما شارك في عدد من المفاوضات السياسية بين الأطراف اليمنية، وكان له إسهامات بارزة في محاولة التوفيق بين مختلف القوى خلال الأزمات السياسية ، ينظر:- محمد أحمد اليوسفي، شخصيات سياسية يمنية، صنعاء: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٨، ص. ٢١٣.

([٦٩]) المصدر السابق ، ص ٣٤٩.

([٧٠]) الدبلوماسية اليمنية في عشر سنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) (صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية الإدارة العامة للتخطيط والبحوث (٢٠٠١)، ص ١٧

([٧١]) فاتك الرديني اليمن ودول الخليج العربي العلاقات اليمنية العمانية، (صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية سباء مركز البحوث والمعلومات، ط١، (٢٠٠٥، ص ١٧٠.

([٧٢]) فاتك الرديني ، المصدر السابق ، ص١٧٠ .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies